



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء مجالس الجهات ومجالس العمالات والأقاليم والجماعات
ومجالس المقاطعات

السيدات والسادة ممثلو جمعيات المجتمع المدني

السيدات والسادة ممثلو المصالح اللامركزية للإدارات المركزية

السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام

الحضور الكريم،

يسعدني أن أرحب بكم، باسمي وباسم أعضاء المجلس الجماعي لسلا، في أشغال الملتقى
الوطني الأول للتشاور العمومي، الذي تنظمه جماعة سلا بتعاون مع وزارة الدولة المكلفة
بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، تحت شعار "التشاور العمومي رهان الديمقراطية
التشاركية".

كما يسرني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لضيوف مدينة سلا الذين تحملوا عناء السفر، قادمين للمشاركة في الملتقى من مختلف مناطق مغربنا الحبيب، من الشمال والجنوب والشرق والغرب والوسط، فمرحبا بكم، كل باسمه وصفته.

وبهذه المناسبة أيضا، أتقدم بالشكر الجزيل لكل الجهات والفعاليات التي ساهمت في تنظيم الملتقى، والحاضرة للمشاركة في أشغاله، ولا يسعني في هذا الصدد إلا أن أنوه بدعم جمعيات المجتمع المدني النشيطة بمدينة سلا، و الهيئات المنتخبة، والأساتذة والطلبة والباحثين خاصة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، وكل المهتمين بموضوع اللقاء.

سيداتي سادتي، نجتمع خلال يومي انعقاد هذا الملتقى، لندرس موضوعا على قدر كبير من الأهمية، وهو موضوع التشاور العمومي، الذي يشكل مظهرا من مظاهر الديمقراطية التشاركية، التي تعتبر من مقومات النظام الدستوري للمملكة.

ففي إطار الديمقراطية التشاركية، تساهم المواطنات والمواطنين والجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها، وعلى هذه السلطات والمؤسسات أن تعمل على تنظيم هذه المشاركة وفقا للشروط والكيفيات التي يحددها القانون.

فاختيار موضوع التشاور العمومي يعكس إرادة تفعيل دور جمعيات المجتمع المدني كفاعل رئيس إلى جانب باقي الفاعلين المؤسساتيين، في مجال إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية والمشاريع التنموية، انسجاما مع الوثيقة الدستورية والقوانين المتعلقة بالديمقراطية التشاركية، وتماما مع تحديات المرحلة التي نصبوا إلى تحقيقها في إطار

مشروع تنموي جديد يعزز فرص تنمية مختلف مناطق المملكة، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفي هذا السياق، ومن منطلق قناعة راسخة، وإرادة جماعية حقيقية للمنتخبين من مختلف الحساسيات السياسية والفاعلين المدنيين بمختلف مرجعياتهم استطاعت مدينة سلا ترصيد تجارب نوعية تتجسد في مشاركة المجتمع المدني في إطار اللجن التشاورية للمقاطعات الخمس، والتي تكرر استمرارية هذا الاختيار الذي انطلق منذ سنوات على مستوى مقاطعة تابريكت وبعد ذلك في كل المقاطعات بالجماعة، وكذا من خلال اللقاءات التشاورية الشهرية المنظمة في إطار الخميس التشاوري لسلا، إلى جانب إحداث الهيئة الاستشارية للمساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، والمشاركات الموضوعاتية في إطار إعداد برنامج عمل الجماعة.

وبغرض مأسسة مختلف المكتسبات المرتبطة بالآليات التشاركية للحوار والتشاور وقيم التشاور العمومي، بادرنا إلى إحداث دار التشاور العمومي بسلا التي ستعنى بمهام المساهمة في تأطير آليات التشاور العمومي وتعميمها داخل المجال الترابي للجماعة.

كما شهدت المدينة تأسيس الهيئة المحلية للإعاقاة بسلا التي انبثقت عن إحدى توصيات الخميس التشاوري لسلا. كما تمكنت جماعة سلا من إعداد دليل عملي لدعم مشاركة الشباب في الشأن العام المحلي بتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومساهمة مجموعة من شباب المدينة.

سيداتي سادتي، لا أخفي عليكم رغبتنا كمجلس جماعي، في توسيع وتطوير آليات التشاور مع الفاعل المدني، الذي يحمل طاقات وإمكانات كبيرة للاقتراح والتتبع والتقويم في مختلف المجالات المرتبطة بالتدبير المحلي. وبهذه المناسبة يشرفني أن أعلن عن مبادرة مشتركة بين

جماعة سلا وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا والمجتمع المدني إحداث
جائزة البحث العلمي في مجال التشاور العمومي بسلا.

ونتوخى من هذا الملتقى أن يكون فضاء للتفكير والتبادل والنقاش وصياغة الاقتراحات
الكفيلة بتطوير التشاور العمومي، وتقوية دور الجمعيات في مواكبة نشاط الفاعلين
العموميين.

مرة أخرى أجدد ترحابي بكم وأشكر تفاعلكم مع أشغال الملتقى، الذي أتمنى من الله العلي
القدير أن يكمل أعماله بالنجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.